مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تمثل المعلومات دراسة تجريبية على عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية
اسم الكاتب: د. ليلى الطويل، سوسن شاهين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5037
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

The Impact of Conditional Accounting Conservatism on the Information Asymmetry
An Empirical Study on a Sample of Listed Service Firms in Arab Financial Markets

Dr. Laila Altawel[*]
Sawsan Shaheen[**]

(Received 3 / 4 / 2017. Accepted 25 / 10 / 2017)

□ ABSTRACT □

This study examines the effect of conditional accounting conservatism on the information asymmetry on a sample of listed service firms in Arab Financial Markets. This paper is based on Khan & Watts (2009) model to measure the level of conservatism, and on the High-Low Spread to measure Information Asymmetry. Data is collected using the annual financial statements and trading bulletins from 2007 to 2015. The Results show that the studied companies applied conditional conservatism practices, and following accounting conservatism practices reduce the Information Asymmetry. These results indicate to the importance of accounting conservatism in increasing the decision usefulness for investors, which appear in contradictory with removing conservatism from the accounting conceptual framework as undesirable characteristic.

Key words: Conditional Conservatism, Information Asymmetry, Decision Usefulness, Khan & Watts Model, High-Low Spread.

[*] **Professor- Accounting Department- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**
[**] **Postgraduate Student- Department Of Accounting- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

أثر التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات
دراسة تجريبية على عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية

الدكتورة ليلى الطويل*
سوسن شاهين**

(تاريخ الإيداع 3 / 4 / 2017. قُبِل للنشر في 25 / 10 / 2017)

□ ملخّص □

تختبر هذه الدراسة تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات كمؤشر لتحقق منفعة القرار في عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية. تعتمد هذه الدراسة على نموذج Khan & Watts (2009) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وعلى مقياس مقياس High–Low Spread لقياس عدم تماثل المعلومات، وذلك باستخدام بيانات القوائم المالية السنوية ونشرات التداول خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2015. بينت نتائج الدراسة أن الشركات المدروسة تطبق ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط، وأن اتباع ممارسات التحفظ المحاسبي يخفض من عدم تماثل المعلومات. تدل هذه النتائج على أهمية التحفظ المحاسبي في زيادة منفعة القرار للمستثمرين مما يتعارض مع استبعاد التحفظ من الإطار المفاهيمي كخاصية غير مرغوبة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المشروط، عدم تماثل المعلومات، منفعة القرار، نموذج Khan & Watts، مقياس High–Low Spread.

*أستاذ ـ قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.
**طالبة دكتوراه- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مقدمة:

يعبر التحفظ المحاسبي عن اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، إذ يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر، والذي يؤدي إلى تخفيض في قيم الأصول (Basu, (1997); Holthausen & Watts (2001); Watts (2003a)). على الرغم من أن التحفظ المحاسبي من أقدم المبادئ المحاسبية، تزايد الجدل حوله بشكل كبير في الآونة الأخيرة بعد المشروع المشترك الذي قدمه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) في عام 2010. ما يثير الاهتمام في هذا المشروع غياب التحفظ كخاصية للمعلومات المحاسبية بناءً على مقولة ترى تعارضاً بين التحفظ Conservatism والحياد Neutrality، حيث أن تطبيق التحفظ أو الحذر يؤدي إلى التحيز في التقارير المالية وفي الأداء المالي، مما يتعارض مع الحياد ويؤثر بالتالي في الموثوقية (IASB, 2010, No. 8, BC3. 27–29).

يُصنَّف التحفظ المحاسبي في الأدبيات المحاسبية إلى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط، يتطلب التحفظ المشروط **m**Conditional Conservatis درجة عالية من التحقق من الأخبار الجيدة أكثر من السيئة بعد وقوع الحدث، ويسمى بالتحفظ اللاحق ex post conservatism أو تحفظ الأرباح earnings conservatism. بالمقابل يتطلب التحفظ غير المشروط Unconditional Conservatism درجة عالية من التحقق من الأخبار الجيدة أكثر من السيئة قبل وقوع الحدث، ويسمى بالتحفظ السابق ex ante conservatism (Basu(1997); Penman & Zhang (2002); Watts (2003)). وقد عرف Beaver & Rayn (2005) التحفظ غير المشروط بأنه تخفيض قيمة صافي الأصول نتيجة لجوانب محددة يتم تتبعها في المعالجات المحاسبية، أما التحفظ المشروط فهو تخفيض قيمة صافي الأصول في ظل ظروف سيئة وليس في ظل ظروف مواتية.

اختبرت الأدبيات السابقة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات الذي يعني وجود معلومة لدى طرف وعدم وجودها لدى الطرف الآخر بسبب التعارض في المصالح بين الطرفين، حيث يحدث عندما تملك الإدارة معلومات خاصة ملائمة لتقييم الأداء المستقبلي للشركة وغير متاحة للمستثمرين، أو يملك أحد المستثمرين معلومات تتفوق على مستثمر آخر (Ruch & Taylor, 2014). لا تختلف نتائج أغلبية الدرسات فيما يخص العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، حيث برهنت هذه الدراسات على أن التحفظ المحاسبي آلية فعالة للتخفيف من مشاكل عدم تماثل المعلومات وخاصة مشاكل الاختيار العكسي، وأهمها دراسة Lafond & Watts (2008) التي تعد من أولى وأهم الدارسات في اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في أسواق الأسهم. كذلك قدم Lara et al. (2014) أدلة بأن التحفظ المحاسبي يحقق نتائج اقتصادية إيجابية لحاملي الأسهم ولا يجوز استبعاده من الإطار المفاهيمي، وذلك من خلال دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمشتثمرين. من ناحية أخرى اختلف Wang (2013) مع الباحثين السابقين حيث برهنت دراسته وعلى خلاف غيرها من الدراسات، بأن التحفظ المحاسبي يؤدي لاستقبال المستثمرين للمعلومات المحاسبية المنشورة بشكل أقل حياداً وملاءمة وهذا يؤدي إلى اتساع عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة.

وفي ضوء تعدد الدراسات في هذا المجال واستمرار الجدلية حول تجاهل واضعي المعايير لمنافع التحفظ والتخلي عنه دون فهم هذه المنافع، وحول الحاجة للتحفظ المحاسبي في أسواق الأسهم كما في أسواق الدين، وانطلاقاً من تقييم Ruch & Taylor (2014) منفعة القرار التي تتحقق للمستثمرين من خلال جودة المعلومات التي يحصلون

عليها وتقييم هذه الجودة من خلال بعدين هما ملاءمة القيمة وعدم تماثل المعلومات، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروط (تحفظ الأرباح) في عدم تماثل المعلومات باعتبار تخفيض عدم تماثل المعلومات مؤشراً لتحقق منفعة القرار الواردة في الإطار المفاهيمي.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسة بتأثير التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات، ويدعم هذا التأثير إذا كان إيجابياً تحقق منفعة القرار، وتتلخص المشكلة من خلال السؤالين الآتيين:

1- هل تطبق الشركات الخدمية(شركات العينة) التحفظ المحاسبي المشروط؟

2- ما هو تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات؟

فرضية البحث:

تؤدي زيادة التحفظ المحاسبي المشروط إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1- تقييم مدى تطبيق الشركات الخدمية للتحفظ المحاسبي المشروط.

2- اختبار تأثير التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات.

تتمثل أهمية البحث في تقديم أدلة تجريبية إضافية حول تأثير ممارسات التحفظ المحاسبي في عدم تماثل المعلومات باعتبار تخفيض عدم التماثل مؤشراً لتحقق منفعة القرار، وبالتالي تقديم أدلة حول تأثير ممارسات التحفظ بشكل إيجابياً أو سلبياً في تحقق منفعة القرار للمستثمر.

منهجية البحث:

تتبع الدراسة الحالية المقاربة الاستنباطية، ويندرج هذا البحث في ظل البحوث التجريبية التي تختبر المحددات والعواقب الناتجة عن الخيارات المحاسبية في مجال المحاسبة المالية. سيتم اختبار الفرضيات من خلال جمع بيانات ثانوية كمية من التقارير المالية المنشورة لمجتمع الدراسة ومن نشرات التداول والموجودة على الموقع الالكتروني للأسواق المالية قيد الدراسة، إذ تشير البيانات الثانوية إلى البيانات التي تستخدم من قبل الباحثين والتي تم جمعها من قبل الآخرين. يتكون مجتمع البحث من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية، وقد تم اختيار العينة من الشركات الخدمية المدرجة في سوقي عمان وأبوظبي والتي يبلغ عددها 53 شركة. قامت الباحثة باستبعاد جميع الأسواق بسبب عدم وجود الإفصاحات حول الأسعار التاريخية للأسهم حيث امتدت فترة الدراسة من عام 2007 حتى عام 2015. يبلغ عدد الشركات الخدمية المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية 12 شركة مصنفة إلى (7 قطاع خدمات متنوعة و3 قطاع اتصالات و2 قطاع الطاقة)، ويبلغ عدد الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان 41 شركة (4 خدمات صحية و6 خدمات تعليمية و11 فنادق وسياحة و12 قطاع النقل و2 تكنولوجيا واتصالات و2 الإعلام و4 الطاقة والمنافع) وسيتم إجراء الدراسة على عينة مختارة من مجموع الشركات في السوقين.

تم استخدام أسلوب المعاينة غير الاحتمالية لسحب العينة حيث لا يمكن تضمين كل الحالات في العينة. تقدم المعاينة غير الاحتمالية مجالاً واسعاً من الأساليب البديلة لاختيار العينات بناءً على الحكم الذاتي، حيث سيتم استخدام

أسلوب المعاينة القصدية التي من خلالها سيتم اختيار الحالات التي من المتوقع أن تقدم معلومات مهمة للدراسة بناءً على حكم الباحث (الطويل، 2014). تتكون عينة الدراسة من 26 شركة خدمية حيث تم استبعاد الشركات التي تم إيقاف التداول على أسهمها أو قامت بالاندماج مع شركات أخرى. أجريت الدراسة على فترة زمنية تمتد من عام 2007 إلى عام 2015 حيث بلغ عدد المشاهدات السنوية الإجمالية 234 مشاهدة. سيتم الاعتماد مقياس Khan & Watts (C_Score, 2009) لقياس التحفظ المحاسبي المشروط، وعلى مقياس المدى بين أعلى وأدنى سعر للسهم High–Low Spread لقياس عدم تماثل المعلومات.

- **مقياس Khan & Watts (C_Score, 2009) لقياس التحفظ المحاسبي المشروط:**

اقترح Khan & Watts مقياساً للتحفظ المحاسبي كامتداد لمقياس Basu حيث أضاف الباحثان إلى نموذج Basu ثلاثة متغيرات (بعض خصائص الشركة) لإنتاج C_Score، وهي نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية وحجم الشركة والرافعة المالية حتى يمكن استخدامه عند قياس التحفظ على مستوى المشاهدة (شركة/ سنة). بالتالي يستند نموذج Khan & Watts على النموذج المعروف جداً والواسع الاستخدام لقياس التخفظ المحاسبي المشروط وهو نموذج Basu.

نموذج Basu:

$$(1)\ \frac{EPSit}{Pit} = \beta 1 + \beta 2DRit + \beta 3Rit + \beta 4Rit * DRit + eit$$

حيث:

$EPSit$ ربحية السهم للشركة i في السنة t.

Pit السعر الافتتاحي للسهم للشركة i في السنة t.

Ritعوائد الأسهم للشركة i في السنة t.

$DRit$ متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان العائد سلبي والقيمة 0 إذا كان العائد موجب.

فإذا كانت الأخبار جيدة فإن $R_{it} \geq 0$، وD تساوي الصفر وبالتالي فإن معامل الوقتية (معامل الاستجابة) للأخبار الجيدة هوβ_3.

أما إذا كانت الأخبار سيئة فإن $Rit < 0$، وD تساوي الواحد وبالتالي فإن $\beta 3 + \beta 4$ هو معامل الوقتية (معامل الاستجابة) للأخبار السيئة، $\beta 4$ هو الاختلاف في الاستجابة ما بين الأخبار الجيدة والسيئة وهو الذي يقيس درجة التحفظ ويجب أن يكون أكبر من الصفر إذا كانت الأرباح متحفظة.

ومن أجل الحصول على مقياس على مستوى (شركة–سنة) للتحفظ firm–year measure حدد Khan & Watts بأن $\beta 3$ (يشير إلى G–score) وبأن $\beta 4$ (يشير إلى C–score) هي دالات خطية لخصائص محددة للشركة في كل سنة

$$(2)\ G - score = \beta_3 = \mu_1 + \mu_2 Size_i + \mu_3 M/B_i + \mu_4 Lev_i$$

$$(3)\ C - score = \beta_4 = \lambda_1 + \lambda_2 Size_i + \lambda_3 M/B_i + \lambda_4 Lev_i$$

حيث:

Size هو حجم الشركة ويتم تحديده من اللوغاريتم الطبيعي لحقوق الملكية

M/B القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية للسهم

Lev نسبة الدين وهي عبارة عن مجموع الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل مقسومة على حقوق الملكية

ليست المعادلتين 2 و3 معادلتي انحدار ولتقدير المعاملات في هاتين المعادلتين قام Khan & Watts باستخدام نموذج الانحدار الآتي والناتج عن استبدال المعادلتين 2 و3 في المعادلة 1:

(4)

$$\frac{EPS_i}{P_i} = \beta 1 + \beta 2Di + Rit(\mu_1 + \mu_2 Size_i + \mu_3 MTB_i + \mu_4 Lev_i) + Rit * DRit(\lambda_1 + \lambda_2 Size_i + \lambda_3 MTB_i + \lambda_4 Lev_i) + (\delta_1 Size_i + \delta_2 MTB_i + \delta_3 Lev_i + \delta_4 D_i * Size_i + \delta_5 D_i * MTB_I + \delta_6 D_i * Lev_i) + eit$$

تصبح المعادلة بعد التنظيم:

(5)

$$\frac{EPS_i}{P_i} = \beta_1 + \beta_2 D_i + \mu_1 R_i + \mu_2 (R_i * Size_i) + \mu_3 (R_i * MTB_i) + \mu_4 (R_i * Lev_i) + \lambda_1 (R_i * D_i) + \lambda_2 (R_i * D_i * Size_i) + \lambda_3 (R_i * D_i * MTB_i) + \lambda_4 (R_i * D_i * Lev_i) + \delta_1 Size_i + \delta_2 MTB_i + \delta_3 Lev_i + \delta_4 (D_i * Size_i) + \delta_5 (D_i * MTB_i) + \delta_6 (D_i * Lev_i) + e_i =$$

من خلال هذا النموذج يتم تقدير قيم المعاملات μ_i وλ_i ومن ثم يتم تعويض القيم في المعادلة 3 لحساب $C-score$ والذي هو مقياس التحفظ (القيمة الأعلى ل $C-score$ تشير إلى تحفظ أكبر في التقارير المالية).

- **مقياس High–Low Spread لقياس عدم تماثل المعلومات:**

سيتم قياس عدم تماثل المعلومات باستخدام المدى المقدر بين أعلى سعر وأدنى سعر، وقد طور هذا المقياس من قبل Corwin and Schultz (2012) بالاعتماد على الأسعار الأعلى والأدنى اليومية. طور الباحثان مقياس Bid–Ask Spread الذي يعتمد على أسعار العرض والطلب إلى مقياس يعتمد على أعلى وأدنى سعر للسهم، والذي يمكن تطبيقه في العديد من الأسواق بحكم توفر البيانات عن أعلى وأدنى سعر، بالتالي يمكن استخدامه كبديل لمقياس Bid–Ask Spread.

ويمكن التعبير عن هذا المقياس وفق الشكل الآتي:

$$S = \frac{2(e^a - 1)}{1 + e^a}$$

حيث:

$$a = \frac{\sqrt{2\beta} - \sqrt{\beta}}{3 - 2\sqrt{2}} - \sqrt{\frac{\gamma}{3 - 2\sqrt{2}}}$$

$$\beta = \left[\ln\left(\frac{H^o_{t,t}}{L^o_{t,t}}\right)\right]^2 + \left[\ln\left(\frac{H^o_{t,t+1}}{L^o_{t,t+1}}\right)\right]^2 \qquad \gamma = \left[\ln\left(\frac{H^o_{t,t+1}}{L^o_{t,t+1}}\right)\right]^2$$

حيث H^o_t , L^o_t أعلى وأدنى سعر ملاحظ للسهم في اليوم t.

$H^o_{t,t+1}, L^o_{t,t+1}$ أعلى وأدنى سعر ليومين متتاليين

الدراسات السابقة:

1-دراسة Lafond and Watts (2008): الدور المعلوماتي للتحفظ.

The Information Role of Conservatism.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في أسواق الأسهم، حيث أجريت على عينة مؤلفة من 20389 مشاهدة سنوية لفترة تمتد من عام 1983 إلى عام 2001 للشركات المدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية. استخدم الباحثان مقياس Basu لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وقدما أدلة تجريبية بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي يخفض من عدم تماثل المعلومات بين المدراء والمستثمرين. يعني هذا أن الأرباح المقرر عنها في ظل نظام محاسبي متحفظ تقدم معلومات أكثر فائدة للمستثمرين، فالتحفظ يخفض من حوافز التلاعب بالأرباح للمطلعين داخل الشركة ويخفض من مشاكل الوكالة بين أصحاب المصالح، لذلك يخفض من عدم تماثل المعلومات ويزيد من قيمة الشركة.

2-دراسة Lu and Trabelsi (2012): عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي في ظل التبني لمعايير التقارير المالية الدولية.

Information Asymmetry and Accounting Conservatism under IFRS Adoption.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في ظل التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS، وذلك من منطلق أن هذه المعايير تنتقل من التحفظ إلى التركيز على محاسبة القيمة العادلة. قام الباحثان كذلك باختبار وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وبيئة المعلومات، منطلقين من النقاش الذي قدمه Lafond & Watts (2008) بأن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي ينتج عنه أسواق رأس مال أكثر اطلاعاً على المعلومات، حيث استخدما خصائص توقعات المحللين (دقة توقعات المحلل وعدد المحللين المتتبعين للشركة) كممثل لبيئة المعلومات. قام الباحثان باستخدام مقياس Basu لاختبار مستوى التحفظ، حيث أجريت الدراسة على عينة مؤلفة من 1954 شركة ومن 19 دولة، ولفترة تمتد من عام 2001 إلى عام 2010 مقسمة إلى فترتين قبل وبعد الاعتراف بمعايير التقرير المالي الدولية. كان من نتائج الدراسة انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بعد التبني الإلزامي للمعايير، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، ولكن يلاحظ انخفاض في قوة هذه العلاقة بعد التبني الإلزامي. كما قدم الباحثان أدلة على وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وبيئة المعلومات، فالتحفظ المحاسبي يزيد من بيئة المعلومات (ينتج أسواق مالية أكثر اطلاعاً بالمعلومات كما ورد عند Lafond & Watts) من خلال تقديم معلومات أكثر موثوقية نسبياً حيث يوجد علاقة إيجابية بين التحفظ وعدد المحللين الماليين المتتبعين للشركة.

3-دراسة Wang (2013): التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات: أدلة من تايوان.

Accounting Conservatism and Information Asymmetry: Evidence from Taiwan.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اختبار دور الأرباح المتحفظة لاكتشاف تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات. استخدم الباحث مقياس Basu لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، حيث اختبر المقياس على عينة مؤلفة من 570 شركة من الشركات المدرجة في سوق تايوان للأوراق المالية ولفترة تمتد من عام 2002 إلى عام 2011. كان من نتائج الدراسة أنه عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي فإن العلاقة بين التحفظ وعدم تماثل المعلومات تكون إيجابية (كلما زاد التحفظ يزداد عدم تماثل المعلومات). وعندما يكون مستوى التحفظ غير كافٍ تصبح العلاقة بين الأرباح المتحفظة وعدم تماثل المعلومات سلبية (كلما قل التحفظ ينخفض عدم تماثل المعلومات). يتبنى الباحث في

دراسته منظور الحياد في المعلومات لاختبار قيمة وجود الأرباح المتحفظة من خلال تأثيرها على عدم تماثل المعلومات، والنتائج التجريبية للدراسة تدعم الحجة المقدمة من قبل المنظمات المهنية فيما يتعلق بالحياد، فالإفراط في مستوى التحفظ المحاسبي يجعل المستثمرين يتصورون أن الشركة تتبع طريقة Big Bath لإدارة الأرباح وهذا يؤثر على مدى إيصال المعلومات بواسطة القوائم المالية. ويؤثر على موثوقيتها.

4- Lara et al. (2014): آثار المعلومات للتحفظ المحاسبي

Information Consequences of Accounting Conservatism

هدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين مسلطةً بذلك الضوء على القضية الجدلية فيما إذا كان التحفظ المحاسبي يحقق منفعة لحاملي الأسهم، ومقدمةً بذلك أدلة بأن التحفظ المحاسبي يحقق نتائج اقتصادية إيجابية لحاملي الأسهم ولا يجوز استبعاده من الإطار المفاهيمي وذلك من خلال دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين. استخدم الباحث مقياس Khan & Watts (2009) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي قي عينة من الشركات المدرجة في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية ولفترة تمتد من عام 1977 إلى عام 2007. يتوقع الباحثون أن التحفظ المحاسبي يخفض من عدم تماثل المعلومات من خلال عدد من القنوات، منها بشكل مباشر من خلال الحد من إدارة الأرباح والسماح لمصادر أخرى من المعلومات بالظهور (بما أن التحفظ يتطلب درجة عالية من التحقق من الأخبار الجيدة فإن المستثمرين سيستخدمون قنوات معلومات أخرى للتحقق من وقتية الأرباح غير المقرر عنها (Lafond & Watts, 2008))، وبشكل غير مباشر من خلال زيادة كفاءة الاستثمار. كان من نتائج الدراسة أن التحفظ المحاسبي يخفض من عدم تماثل المعلومات وقد تميزت عن غيرها من الدراسات بأنها بينت أن التحفظ يحسن من بيئة المعلومات (زيادة كفاءة الاستثمار). يؤكد الباحثان بأن عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة يزداد في الشركات التي لديها فرص أكبر في النمو لأن التدفقات النقدية المستقبلية غير قابلة للتحقق، منتجة تكاليف الوكالة التي تؤدي إلى تحفظ أكبر.

الدراسات السابقة:

في ضوء تعدد الدراسات حول التحفظ المحاسبي واستمرار الجدلية حول تجاهل واضعي المعايير لمنافع التحفظ والتخلي عنه دون فهم هذه المنافع، يشكل تخفيض التحفظ المحاسبي لعدم تماثل المعلومات أحد أهم هذه المنافع. وحيث تختلف نتائج الدرسات فيما يخص العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات فقد برهنت هذه الدراسات في أغلبيتها على أن التحفظ المحاسبي آلية فعالة للتخفيف من مشاكل عدم تماثل المعلومات وخاصة مشاكل الاختيار العكسي، فالتحفظ المحاسبي يحسن بيئة المعلومات (ينتج أسواق مالية أكثر اطلاعاً بالمعلومات كما ورد عند Lafond & Watts. تختلف دراسة Lara et al. (2014) عن دراسة Lafond and Watts بأنها لا تركز على زيادة التحفظ كردة فعل للمدراء على وجود عدم تماثل المعلومات وإنما تركز على نتائج التحفظ على المعلومات. حيث يمكن للتحفظ أن يخفض من عدم تماثل المعلومات إما بطريقة مباشرة من خلال الحد من إدارة الأرباح والسماح لغيرها من مصادر المعلومات بأن تظهر أو بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة كفاءة الاستثمار. ما يميز دراسة دراسة Lu and Trabelsi (2012) تطبيقها على فترتين ماقبل ومابعد تبني IFRS حيث كان من نتائجها انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بعد التبني الإلزامي للمعايير، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، ولكن يلاحظ انخفاض في قوة هذه العلاقة بعد التبني الإلزامي. وعلى خلاف غيرها من

الدراسات، برهن Wang (2013) بأن التحفظ المحاسبي يؤدي لاستقبال المستثمرين للمعلومات المحاسبية المنشورة بشكل أقل حياد وملاءمة، وهذا يؤدي إلى اتساع عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة.

الإطار النظري:

التحفظ المحاسبي:

تنص القاعدة التقليدية للتحفظ المحاسبي بعدم توقع الأرباح وتوقع جميع الخسائر(Bliss, 1924)، ويفسر Basu (1997) هذه القاعدة بأنها تدل على اعتماد المحاسبين على أدلة أكثر للتحقق قبل الاعتراف بالأخبار الجيدة (الأرباح) مقارنةً بتلك الأدلة التي يطلبونها للاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر). ويعرَّف التحفظ بأنه اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، إذ يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر والتي تؤدي إلى تخفيض في قيم الأصول ((Basu, (1997); Holthousan & Watts (2001); Watts (2003a)). بالتالي توجد سمتان أساسيتان للتحفظ المحاسبي هما: أنه يؤدي إلى التحيز من ناحية الهبوط في القيمة الدفترية للأسهم مقابل قيمتها السوقية، وأنه يميل إلى الاعتراف السريع بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح (Mohammadi et al., 2013).

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التحفظ من خلال إطاره المفاهيمي في نشرته رقم (2) عام 1980 كما يلي: "التحفظ هو رد فعل حذر تجاه عدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الكامنة في بيئة الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار على نحوٍ كافٍ" (FASB, 1980, No. 2, Para. 95)، بالمقابل عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التحفظ في إطاره المفاهيمي عام 1989 بأنه "تضمين درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة في صنع التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، مثل عدم المبالغة في الأصول والأرباح وعدم التقليل من الالتزامات والمصروفات").

فيما بعد تم تغييب التحفظ من المشروع المشترك لكل من FASB وIASB في عام 2010، بحجة تعارضه مع خاصية الحياد. قدم كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB خططاً في بداية عام 2005 لبدء العمل على إطار مفاهيمي جديد، آخذين بعين الاعتبار أهداف التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. من بين المواضيع التي أعيد مناقشتها هو موضوع التحفظ[1]، حيث قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عند إعادة صياغة الفصل الثالث (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) باستبعاد التحفظ بوصفه أحد مكونات التمثيل الصادق[2] من بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) عام 2010 بحجة أنه لا يتفق مع الحياد (FASB, 2010, no. 8). أشار الإطار المفاهيمي الجديد بأن تطبيق التحفظ أو الحذر يؤدي إلى التحيز في التقارير المالية وفي الأداء المالي، وهذا لا يتفق مع الحياد الذي يعني عدم وجود تحيز. على الرغم من أن طرائق التحفظ المحاسبي سائدة في معايير المحاسبة الحالية الامريكية والدولية، فإن واضعي المعايير عارضوا تصميم المعايير على أساس وجود التحفظ بشكل صريح.

عدم تماثل المعلومات:

يحدث عدم تماثل المعلومات عندما يملك أحد طرفي العقد معلومات أكثر من الطرف الآخر، أي وجود اختلاف في المعلومات بين البائعين والمشترين والذي قد يتسبب في فشل السوق (Baranoff et al., 2012). يحدث عدم تماثل المعلومات بمعنى آخر عندما تملك الإدارة معلومات خاصة ملائمة لتقييم الأداء المستقبلي للشركة وغير متاحة

1 كان التحفظ أحد مكونات الموثوقية في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام 1989.

2 استخدم مصطلح التمثيل الصادق Faithful Representation بدلاً من الموثوقية Reliability في بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (8) عام 2010.

للمستثمرين أو يملك أحد المستثمرين معلومات تتفوق على مستثمر آخر (Ruch & Taylor, 2014). يعد Akerlof (1970) أول من حلل مشكلة عدم تماثل المعلومات وكانت حجته في ذلك أن المشترين في أي سوق يقيمون البضائع بالمجمل أما البائعين فيملكون معلومات دقيقة عن كل صنف، وعدم التماثل في المعلومات هذا يعطي البائعين مبرراً لبيع البضاعة التي جودتها أقل من متوسط جودة السوق. أجرى Akerlof دراسته في سوق السيارات المستعملة في أمريكا وقد استخدم مصطلح lemons للإشارة إلى السيارات الرديئة، حيث لا يمكن للمشتري أن يتأكد إذا كان البائع يخبره بالمعلومات الحقيقية عن السيارة من ناحية جودتها وسعرها الحقيقي. فإذا كانت السيارة الجيدة والرديئة تباع بنفس السعر فإن البائع يفضل أن يبيع السيارة الرديئة، ولكن إذا تواردت الشكوك لدى المشتري بأن السيارات الرديئة lemons تباع دون الإفصاح عن نوعيتها فإنه سيدفع سعراً أقل من الذي كان سيدفعه، وهذا يشجع البائعين على تزويد المشترين بالسيارات الرديئة فقط. يسمى هذا الحدث بعدم التأكد من الجودة Quality uncertainly وآلية السوق (Akerlof, 2005).

منفعة القرار والتحفظ وعدم تماثل المعلومات:

في الوقت الذي تركز فيه نظرية الوكالة على وجود المحاسبة المالية، تحاول نظرية منفعة القرار تطوير أسلوب علمي وموضوعي يساعد واضعي المعايير في خياراتهم لأفضل البدائل في القياس وعرض البيانات المحاسبية. ووفقاً لهذه النظرية فإن المعايير المحاسبية الأفضل هي التي تزود مستخدمي المعلومات المحاسبية بالمعلومات التي تساعدهم في عملية اتخاذ قراراتهم. وطالما أن التحفظ المحاسبي من الممارسات المحاسبية المتأصلة والتي كثر الحديث والجدل عنها من قبل الباحثين والمنظمات المهنية (الحجة المقدمة من قبل المنظمات المهنية للتخلي عن التحفظ وهي خاصية الحياد)، فإن تطبيق هذه الممارسة لا بد أن ينعكس في القوائم المالية. وطالما أن تطبيق هذه الممارسة ينعكس في القوائم المالية فهو يؤثر على المعلومات المحاسبية، وبالتالي يؤثر في منفعة القرار وفقاً لتعريف المنفعة في الأطر المفاهيمية (لقد عرف الإطار المفاهيمي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تميز بين المعلومات الأفضل (الأكثر منفعة) والمعلومات الأدنى (الأقل منفعة)).

ينشأ الطلب على القوائم المالية والإفصاح من وجود عدم تماثل المعلومات وصراع الوكالة بين المدراء والمستثمرين، حيث تمتلك الإدارة معلومات أفضل (معلومات خاصة) من المستثمرين حول قيمة الشركة وفرصها الاستثمارية كما تملك الحوافز لتعظيم هذه القيمة، لذلك يواجه المستثمرون عدم تماثل المعلومات عند اتخاذ قراراتهم (Healy & Palepu, 2001). وقد بين Ruch & Taylor (2014) أنه عند إيصال النظام المحاسبي لهذه المعلومات الخاصة إلى المستثمرين الذين لا يمتلكونها ينخفض عدم تماثل المعلومات وتزداد جودة المعلومات المحاسبية (Ruch & Taylor, 2014). وطالما أن وبلا شك زيادة جودة المعلومة المحاسبية يعني توافر الخصائص النوعية الرئيسة فيها وهي الملاءمة والموثوقية، فهذا يعني أن انخفاض عدم تماثل المعلومات دليل على تحقق منفعة القرار ويتضح هذا من خلال مجموعة واسعة من الدراسات (Graham et al. (2005); Brown & Hillegeist (2007)); Bhattacharya et al. (2013) التي تناولت العلاقة بين مستويات الإفصاح وعدم تماثل المعلومات أو بين جودة المعلومات المتعلقة بالأرباح وعدم تماثل المعلومات.

تتنبأ النماذج النظرية مثل ((Diamond(1985); Diamond & Verrechia(1991) بأن الإفصاحات ذات الجودة العالية تخفض من عدم تماثل المعلومات بين المشاركين في السوق وكنتيجة لذلك تنخفض تكلفة رأس المال. بين Leuze & Verrechia (2000) من خلال دراستهما حول العواقب الاقتصادية لزيادة مستويات الإفصاح بأن زيادة الإفصاحات تخفض من عدم تماثل المعلومات مستخدمين bid–ask spread وحجم التداول وتقلبات سعر السهم

كممثلين لعدم تماثل المعلومات. برهن Helfin et al.(2005) على أن زيادة جودة الإفصاح تخفض من عدم تماثل المعلومات مستخدماً جمعية إدارة الاستثمار والبحوث (AIMR scores) كمصدر لقياس جودة الإفصاح ومستخدماً bid–ask spread لقياس عدم تماثل المعلومات. كذلك برهن Brown & Hillegeist (2007) على وجود علاقة عكسية بين جودة الإفصاح وعدم تماثل المعلومات المعلومات مستخدماً جمعية إدارة الاستثمار والبحوث كمصدر لقياس جودة الإفصاح، ومستخدماً مقياس PIN لقياس عدم تماثل المعلومات. يمكن القول طالما أن تخفيض عدم تماثل المعلومات ناتج عن زيادة جودة الإفصاحات، فإن تخفيض عدم تماثل المعلومات دليل على تحقق منفعة القرار. بين Wang (2012) في دراسته حول منفعة القرار لمحاسبة القيمة العادلة في أسواق الدين، أن المعلومات المحاسبية التي تسهم في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات تحقق منفعة القرار وتسهل عملية صنع القرارات لأصحاب الدين. وقد كان من نتائج الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة تحقق منفعة في القرار. قدم الباحث تحليلاً نظرياً لمنفعة القرار حيث أنها تتحقق من خلال توافر خاصتي الملاءمة والتمثيل الصادق وفقاً للإطار المفاهيمي.

قام Graham et al. (2005) بتحديد العوامل الرئيسة التي تقود القرارات المتعلقة بالأرباح والإفصاح الاختياري، أي تحديد العوامل التي تحكم قرارت المدراء الماليين كمعدين للمعلومات. تمت الدراسة من خلال إجراء مسح على عينة من 401 من المدراء الماليين (إرسال استبانة الكترونية) بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع 20 من المدراء التنفيذيين. كان من نتائج الدراسة أن المدراء يتجهون للإفصاح الاختياري لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين المدراء والمستثمرين وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال. طالما ينتج عن تخفيض عدم تماثل المعلومات تخفيض في تكلفة رأس المال، فإن تخفيض عدم تماثل المعلومات دليل على تحقق منفعة القرار. بين Bhattacharya et al. (2011) في دراستهم للعلاقة بين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات أنه كلما انخفضت جودة الأرباح يزداد عدم تماثل المعلومات، حيث أن المستثمرين يختلفون في قدرتهم على معالجة المعلومات، وبالتالي فإن انخفاض جودة الأرباح يقود إلى اختلاف في مستويات المعرفة لدى المستثمرين. ومن هنا فإن انخفاض عدم التماثل دليل على زيادة جودة المعلومة المحاسبية وتحقق منفعة القرار للمستثمر. لهذا السبب يهتم واضعو المعايير والمنظمون لمهنة المحاسبة بجودة المعلومات المحاسبية ونتائجها على قرارات تخصيص رأس المال.

النتائج والمناقشة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي STATA لتحليل البيانات، وتم استخدام أسلوب تحليل البيانات الطولانية Panel data (لتقدير النموذج المتعلق بالتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات) والذي يعتمد على البيانات الزمنية والقطاعية والذي يأخذ التغير عبر الزمن (time effect) وأثر تغير الوحدات المقطعية (individual effect)، أي يتم دمج البيانات البيانات المقطعية (شركةi) مع البيانات الزمنية (سنةt) ليصبح عدد المشاهدات يساوي عدد السنوات في عدد الشركات (N=i*t). تم أخذ البيانات من عام 2007 إلى عام 2014 بحيث يبلغ عدد المشاهدات السنوية لكل شركة تسع مشاهدات وعدد المشاهدات السنوية الإجمالية 234 مشاهدة.

الإحصاء الوصفي:

يبين الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات في الدراسة (متغيرات نموذج Khan & Watts وقيم C–score الناتجة من تطبيق النموذج لقياس التحفظ و High–Low Spread الممثل لقياس عدم تماثل

المعلومات). ويتضح من الجدول تشتت قيم الأرباح والحجم ونسبة القيمة السوقية إلى الدفترية وعدم تماثل المعلومات بشكل أقل من قيم العائد وقيم C–score.

الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لكل متغير

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
EPS/P	234	0.058	0.103	0.458	−0.442
R	234	−0.018	0.202	1.338	−0.378
Size	234	7.857	0.847	10.219	6.005
MTB	234	1.079	1.082	9.04	0.007
Lev	234	1.332	2.654	13.8	0.03
C–score	234	20.5997−	60.52698	30.56	167.88−
IA	234	0.0148	0.0079	0.033	0

نتائج التساؤل الأول حول مدى استخدام الشركات للتحفظ المحاسبي: تم تقدير نموذج الانحدار رقم (5) أي نموذج Khan & Watts في كل سنة من السنوات التسعة ومن ثم تم حساب متوسط المعاملات لجميع السنوات، ويبين الجدول رقم (2) متوسط قيم المعاملات ل 9 سنوات، ويتبين من النتائج أن شركات العينة متحفظة حيث أن قيمة المعامل للمتغير (D*R) إيجابية ومعنوية.[3]

الجدول (2) متوسط المعاملات في نموذج Khan & Watts

متوسط المعامل لكل متغير في النموذج	المتغيرات المستقلة	متوسط المعامل لكل متغير في النموذج	المتغيرات المستقلة
5.437	الثابت	-5.01	D*R*Lev
-5.726	D	-0.360	Size
0.496	R	-1.483	MTB
-4.144	R*Size	-0.300	Lev
16.734	R*MTB	0.383	D*Size
5.301	R*Lev	1.480	D*MTB
(0.000) 2.209	D*R	0.378	D*Lev
3.848	D*R*Size	77.9%	R^2 %
-4.198	D*R*MTB		

بالتالي تصبح المعادلة المعادلة (3) معادلة C–score كالآتي:

$$C-score = \beta_4 = 2.209 + 3.848Size_i - 4.198\frac{M}{B}_i - 5.01Lev_i$$

إن قيم $C-score$ محددة لكل شركة ولكل سنة حيث أن قيم الحجم ونسبة القيمة السوقية للدفترية ونسبة الدين تختلف بين الشركات وعبر السنوات، وبعد تطبيق مقياس $C-score$ على كل مشاهدة من العينة وحساب قيم المقياس سيتم تقسيم العينة إلى مجموعتين مجموعة أقل تحفظاً ومجموعة أكثر تحفظاً حيث أنه كلما ارتفعت قيمة $C-score$ تكون درجة التحفظ أكبر.

[3] **لا يمكن اختصار الجدول الإحصائي لأن عدد متغيرات النموذج كبيرة ولا بد من ذكر قيم المعاملات لجميع المتغيرات.**

يبين الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية للقيم المقدرة لمقياس $C-score$ لكامل العينة وبعد تقسيم العينة كالآتي:

الجدول (3): الإحصاءات الوصفية للقيم المقدرة لمقياس $C-score$

$C-score$	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
كامل العينة	234	−20.6	60.53	30.56	−167.88
المجموعة الأولى (أقل تحفظاً)	88	−92.471	35.534	−0.9	−167.88
المجموعة الثانية (أكثر تحفظاً)	146	22.72	4.148	30.56	1.26

النتيجة (1): يتبين من قيم C–score أن الشركات الخدمية المدرجة في سوقي أبوظبي وعمان تطبق التحفظ المحاسبي المشروط وتتفاوت درجة التطبيق من شركة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى.

بعد قياس عدم تماثل المعلومات وفق مقياس High–Low Spread حيث يحسب بشكل يومي ثم يؤخذ المتوسط السنوي للمقياس لكل شركة قي كل سنة وفق العلاقة الآتية حيث تمثل n عدد الأيام في السنة t:

$$HL-S_{i,t}=\frac{1}{n_{i,t}}\sum_{day=1}^{n_{i,t}}S_{i,day}$$

نتائج دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط وعدم تماثل المعلومات من خلال النموذج الآتي:

$$IA_{it}=\alpha_0+\alpha_1 C-Score$$

نتائج تقدير النموذج ومناقشتها:

يتم تقدير نماذج panel وفق ثلاث طرق وهي نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model) وإجراء اختبار F واختبار Hausman لقبول النموذج المناسب.

النموذج العام لبيانات بانل:

$$y_{it}=a+\beta x_{it}+u_{it}$$

تمثل المعادلة السابقة الصيغة العامة للنموذج حيث تكون قيمة المعلمات β،α ثابتة بالنسبة لجميع الوحدات المقطعية، ولكن في حالة وجود بعض الاختلافات المقطعية والتي تختلف من مقطع لآخر وتظل ثابتة عبر الزمن وتتمثل الاختلافات في الثابت α لتصبح المعادلة:

$$y_{it}=a_i+\beta x_{it}+u_{it}$$

وفق نموذج الانحدار التجميعي فإن α هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية ($\alpha_i=\alpha$) وعندها يعامل النموذج كنموذج انحدار عادي وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للتقدير، أما وفق نموذج التأثيرات الثابتة فالهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى بالتالي فإن α_i تختلف من مجموعة إلى أخرى وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج. ووفق نموذج التأثيرات العشوائية تعتبر α_i معالم عشوائية وليست معالم ثابتة وتستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) لتقدير النموذج.

يبين الجدول رقم (4) نتائج تقدير النماذج الثلاثة حيث يبين الجدول قيم المعاملات ومعنوية الانحدار والقوة التفسيرية كالآتي:

الجدول (4) نتائج اختبار النموذج

	$IA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 C - Score$					
	$\alpha 0$		$\alpha 1$		R^2	معنوية الانحدار
	قيمة المعامل	المعنوية	قيمة المعامل	المعنوية		
نموذج الانحدار التجميعي	0.0161659	0.000	0.0000659	0.000	%25	0.000
نموذج التأثيرات الثابتة	0.0128362	0.000	−0.0000957	0.241	25%	0.241
نموذج التأثيرات العشوائية	0.0160911	0.000	−0.0000623	0.000	25%	0.000

اختيار النموذج الملائم:

يوجد اختبارين لاختيار النموذج الملائم وهما اختبار F المقيد للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار Hausman للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

يبين الجدول رقم (5) نتائج الاختبارات ومعنويتها لاختيار النموذج الملائم ويتضح من الجدول الآتي:

- يلاحظ من خلال اختبار F بأن P−value<5% وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.
- يلاخظ من خلال اختبار Hausman بأن P−value>5% وبالتالي يتم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم وهي أن نموذج التأثيرات االعشوائية هو النموذج الملائم.

الجدول (5): نتائج الاختبارات لاختيار النموذج الملائم

الاختبار	الفرضيات	قيمة الاختبار	P−Value
F-test	الفرضية العدم: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم. الفرضية البديلة: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.	4.8	0.000
Hausman	الفرضية العدم: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم. الفرضية البديلة: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.	3.88	0.063

يبين الجدول رقم (6) النموذج الذي يمثل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ويتضح من الجدول الآتي:

−إن قيمة معامل التحديد للشركات المتحفظة هي 0.25، وهذا يبين أن 25% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع عدم تماثل المعلومات تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي).

−إن قيمة المعامل α_1 (معامل التحفظ) هو 0.0001− وهو سلبي ومعنوي عند مستوى دلالة 5%.

الجدول (6): النموذج الملائم

	$IA_{it} = 0.016 - 0.0001 Conservatism$					
	$\alpha 0$		$\alpha 1$		R^2	معنوية الانحدار
	قيمة المعامل	المعنوية	قيمة المعامل	المعنوية		
نموذج التأثيرات العشوائية	0.0160911	0.000	−0.0000623	0.000	25%	0.000

النتيجة (2): يتبين من قيمة معامل الميل α_1 أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بمقدار 0.0001.

النتائج و المناقشة:

تكثر الدراسات حول التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وبالرغم من أن جميع هذه الدراسات تجزم بوجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، إلا أن هذه العلاقة تختلف من دراسة إلى أخرى في قوتها وفيما إذا كانت إيجابية أو سلبية. قد يعود الاختلاف في النتائج بين هذه الدراسات إلى اختلاف نوع التحفظ واختلاف مقياسه، وقد يعود إلى اختلاف القطاع المستخدم في الدراسة أو اختلاف البيئة فبعض هذه الدراسات دولية وبعضها في سوق واحدة كذلك تختلف طبيعة الأسواق في كونها في دول متطورة أو دول ناشئة. تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية، ومنها دراسة Lafond & Watts (2008) التي برهنت على أن التحفظ المحاسبي آلية فعالة للتخفيف من مشاكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الأسهم. كذلك قدم .Lara et al (2014) أدلة بأن التحفظ المحاسبي يحقق نتائج اقتصادية إيجابية لحاملي الأسهم ولا يجوز استبعاده من الإطار المفاهيمي وذلك من خلال دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين. كذلك تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة Lu and Trabelsi (2012) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، ولكن يلاحظ انخفاض في قوة هذه العلاقة بعد التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولي حيث أن هذه المعايير تنتقل للتركيز على محاسبة القيمة العادلة. كذلك برهن الباحثان أن التحفظ المحاسبي ينتج أسواقاً مالية أكثر اطلاعاً بالمعلومات من خلال تقديم معلومات أكثر موثوقية نسبياً، وكل هذا يتفق مع أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي وتحقق المنافع من ممارسته.

لا تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة Wang (2013) حيث برهنت دراسته وعلى خلاف غيرها من الدراسات، بأن التحفظ المحاسبي يؤدي لاستقبال المستثمرين للمعلومات المحاسبية المنشورة بشكل أقل حياد وملاءمة وهذا يؤدي إلى اتساع عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية للشركة. ويمكن تفسير هذه النتيجة باختلاف اختيار الباحثين للمقياس المستخدم في قياس عدم التماثل ولاختلاف القطاع المستخدم في الدراسة أو اختلاف طبيعة السوق فيما إذا كانت متطورة او ناشئة.

تدعم نتائج الدراسة الحالية المنافع التي يحققها التحفظ المحاسبي والتي تتمثل في تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي يعد مؤشراً لتحقق منفعة القرار الواردة في الإطار المفاهيمي، حيث أن ممارسة التحفظ تؤدي إلى إيصال المعلومات الخاصة التي يملكها طرف للطرف الآخر وهذا بدوره يخفض من عدم تماثل المعلومات ويزيد من جودة المعلومات المقدمة محققاً المنفعة لمتخذ القرار. إن تحقيق التحفظ لمثل هذه المنافع يتعارض مع استبعاده من الإطار المفاهيمي بحجة تعارضه مع الحياد، ويتطلب إعادة النظر من قبل المنظمات المهنية في موضوع تعارض التحفظ والحياد.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1-تتبع الشركات الخدمية المدرجة في سوقي أبو ظبي وعمان ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط.

2- يؤثر تطبيق التحفظ المحاسبي عكساً في عدم تماثل المعلومات وبالتالي يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات.

3- إن تخفيض عدم تماثل المعلومات الناتج عن ممارسات التحفظ المحاسبي يعد مؤشراً لتحقق منفعة القرار للمستثمر، وهذا يختلف حول ما ورد ف الإطار المفاهيمي حول استبعاد التحفظ.

بناء على ما سبق يمكن إدراج التوصيات الآتية:

1- ضرورة الاستمرار بتطبيق التحفظ المحاسبي المشروط بالرغم من استبعاد المنظمات المهنية للتحفظ كخاصية غير مرغوبة للمعلومات المحاسبية.

2- تقدم هذه الدراسة أدلة تجريبية إضافية على تأثير التحفظ المحاسبي عكساً في عدم تماثل المعلومات، بالتالي فإن تطبيق التحفظ يحقق منفعة للمستثمر، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في استبعاد التحفظ كخاصية غير مرغوبة وإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

3- إجراء دراسات تتناول التحفظ غير المشروط وأثره في عدم تماثل المعلومات والمقارنة مع التحفظ المشروط.

المراجع:

- الطويل، ليلى. منهجية البحث العلمي. مديرية الكتب والمطبوعات- جامعة تشرين، 2014.
- AKERLOF, G.A. *The market for "lemons": Quality uncertainty and the market mechanism*. The Quarterly Journal of Economics. Vol. 8, No. 3, 1970,488–500.
- AKERLOF, G.A. Explorations in pragmatic economics. Oxford, NY:Oxford University Press,2005.
- BASU, S. *The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings*. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 24, No. 1, 1997, 3-37.
- BARANPOFF, E.; BROCHET, P.; KAHANA,Y. *Accounting in the Finance World*. 2012.
- BEAVER, W.H. and RYAN, S.G. *Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modelling*. Review of Accounting Studies. Vol.10, No. 2, 2005, 269-309.
- BHATTACHARYA, N., DESAI, H., VENKATARAMAN, K. "*Does Earnings Quality Aff ect Information Asymmetry? Evidence from Trading Costs." Contemporary Accounting Research,* Vol. 30, No. 2, 2013, 482–516
- BLISS, J.H. Management through accounts. The Ronald Press Co., New York,1924.
- BROWN, S. & HILLEGEIST**, S.** *"How Disclosure Quality Affects the Level of Information Asymmetry*." *Review of Accounting Studies,* Vol. 12, No. 2, 2007, 443–477.
- CORWIN, S. & SCHULTZ, P. "*A Simple Way to Estimate Bid-Ask Spreads from Daily High and Low Prices.*" *Journal of Finance,* Vol. 67, No. 2, 2012, 719–759. http://dx.doi.org/10.1111/j.1540-6261.2012.01729.x
- DIAMOND D.W. *Optimal release of information by firms*. Journal of Finance. Vol. 40, No. 4,1985, 1071-1094.
- DIAMOND, D., & VERRECCHIA, R. *Disclosure, liquidity, and the cost of capital, Journal of Finance*. Vol. 46, 1991, 1325-1359.
- GRAHAM, J.R., HARVEY, C.R. & RAJGOPAL, S. *'The economic implications of corporate financial reporting'*. Journal of Accounting and Economics. Vol. 40, No. 2, 2005, 3–73.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 1980. Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative characteristics of accounting information,

Norwalk, CT

- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Conceptual framework for financial reporting, Norwalk, CT.
- HEALY P.M., PALEPU K. *Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: areview of the empirical disclosure literature.* Journal of Accounting and Economics. Vol. 31, No. 1, 2001, 405–440.
- HELFIN, F. SHAW, K. WILD, J. *Disclosure Policy and Market Liquidity: Impact of Depth Quotes and Order Sizes*. *Contemporary Accounting Research.* Vol. 22, No. 4, 2005, 829–865.
- HOLTHAUSEN, W. R. & WATTS, L, R. *The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting*. *Journal of Accounting and Economics*. Vol. 31, No. 1, 2001, 3-75.
- International Accounting Standard Board (IASB), 2010. Conceptual Framework for financial reporting, July, IASB, London.
- KHAN, M., & WATTS, R. Estimation and empirical properties of a firm-year measure of acnting conservatism. *Journal of accounting and Economics. Vol.*48, 2009, 132-150.
- LAFOND, R., and R. L. WATTS. 2008. *The information role of conservatism*. *The Accounting Review*. 83: 447-478.
- LARA GARCIA, J.; OSMA GARCIA, B. and PENALVA, F. (2011). Information Consequences of Accounting Conservatism. European Accounting Review, Vol. 23, NO 2, 2014, 173-198
- LU, C. and TRABELSI, S.. Information Asymmetry and Accounting Conservatism under IFRS Adoption. 2012, http://ssrn.com/abstract=2201206
- LEUZ, C. & VERRECCHIA, R. "*The Economic Consequences of Increased Disclosure: Evidence from International Cross-Listings." Studies on Accounting Information and the Economics of the Firm*. The Journal of Accounting Research. Vol. 38,2000, 91–124.
- MOHAMMADI, M.; HEYRANI, F. and GOLISTANI, N. *Impact of Conservatism on Accounting Information Quality and Decision Making of the Shareholders and the Firms Listed on the Tehran Stock Exchange*. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol. 3, No. 3, 2013, 186-197
- PENMAN, S. & ZHANG, X. *Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns*. The Accounting Review. Vol. 77, No. 2, 2002, 237-264.
- RUCH, G. & TAYLOR, G. *The Effects of Accounting Conservatism on Financial Statements and Financial Statements Users*. A Review of the Literature. 2014, http://ssrn.com/abstract=1931732.
- WATTS, R. *Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications*. *Accounting Horizons*. Vol. 17, No. 3, 2003a, 207-221.
- WANG, J. *Accounting Conservatism and Information Asymmetry: Evidence from Taiwan*. International Business Research. Vol. 6, No. 7, 2013, 32-43.